

ماذا تحقق في العمل الحكومي
2016-2012

أهم الإنجازات والإصلاحات

شتبر 2016

تقديم

- ❖ تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم أهم الإصلاحات والإنجازات الحكومية خلال الفترة 2012-2016، والتي نتجت عنها تحولات ملموسة في الحياة اليومية للمواطن وللمقاولة أو في الإطار السياسي والاقتصادي، بالاعتماد على مؤشرات رقمية تتيح المقارنة بين الوضع الحالي والوضع السابق؛
- ❖ هذه الإنجازات والإصلاحات نتاج عمل جماعي لمختلف مكونات الأغلبية الحكومية وثمره لمنطق سياسي جديد؛
- ❖ إن تقدير قيمة وأهمية الإنجازات يتطلب استحضار الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طبعت مجيء الحكومة، والسياق الاستثنائي والظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة اللذان اشتغلت في إطارهما، فضلا عن حجم الانتظارات الاجتماعية والاستحقاقات الدستورية والسياسية الجديدة المرتبطة بالدستور الجديد؛
- ❖ تقديم الحصيلة هو تفعيل لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتمكين المواطن من معرفة أثر صوته ومشاركته الانتخابية.

إنجازات قوية في خمسة محاور

1 تعزيز الثقة ومحاربة الفساد

2 خدمة المواطن وتصحيح التوازن الاجتماعي

3 إنقاذ المالية العمومية واستعادة التوازنات

4 دعم المقاولات الوطنية وجذب الاستثمار ومحاربة البطالة

5 تنزيل الدستور وإطلاق الإصلاحات الكبرى

تعزيز الثقة و محاربة الفساد

1. ضمان استمرارية الخدمات العمومية
2. إلغاء التوظيف المباشر وإرساء التوظيف عبر المباراة
3. إقرار الترشيح للمناصب العليا ومناصب المسؤولية
4. الارتقاء بخدمات القرب وتعزيز الإدارة الإلكترونية
5. محاربة الفساد
6. محاربة الإثراء غير المشروع وغير المبرر
7. مكافحة الرشوة
8. نشر لوائح المستفيدين من الرخص وإرساء مبدأ الشفافية
9. تعزيز أنظمة المنافسة الحرة وطلبات العروض
10. مناهضة التعذيب
11. تعزيز حرية الصحافة والتعبير
12. الارتقاء بدور المجتمع المدني
13. الارتقاء بأوضاع المهاجرين
14. دعم الإبداع الثقافي والفني

ضمان استمرارية الخدمات العمومية

بدء الحد من الجمع بين الوظائف في القطاعين العام والخاص خارج القانون، خاصة في قطاعي التربية الوطنية والصحة.



مناهضة التغيّب غير المشروع عن العمل و بدء العمل بعزل الموظفين الأشباح حيث بلغ عددهم **2628** موظفا خلال الفترة 2012 - 2015



إنهاء احتلال ملك الدولة ومقرات الإدارات والمؤسسات العمومية وإيقاف اللجوء إلى هذا الأسلوب في الاحتجاج.



إعمال قاعدة الأجر مقابل العمل مما كان له دور بالغ في الحد من الإضرابات غير المبررة، و شل المرافق العمومية الحيوية كالمدارس والمستشفيات والمحاكم والجماعات الترابية.



إلغاء التوظيف المباشر وإرساء التوظيف عبر المباراة

اعتماد إلزامية
نشر الإعلانات عن المباريات
وشروطها ونتائجها على الموقع
الإلكتروني الرسمي



www.emploi-public.ma

إلغاء التوظيف المباشر
واعتماد التوظيف عبر المباراة
مما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص
وينهي أسلوب الولوج للتوظيف عبر
الاحتجاج أو الزبونية



تم تنظيم **4912** مباراة
همت **91366** منصب في الإدارات
العمومية والمؤسسات والمنشآت
العمومية والجماعات الترابية.

إقرار الترشيح للمناصب العليا و مناصب المسؤولية



فتح المناصب العليا للترشح وللتباري
تنزيلا للفصل 92 من الدستور،
حيث تمت المصادقة على التعيين في **689** منصب عال
بعد التداول في شأنها في المجلس الحكومي.
مع تضاعف 3 مرات لنسبة النساء في مناصب
المسؤولية من **6%** إلى **19.09%**

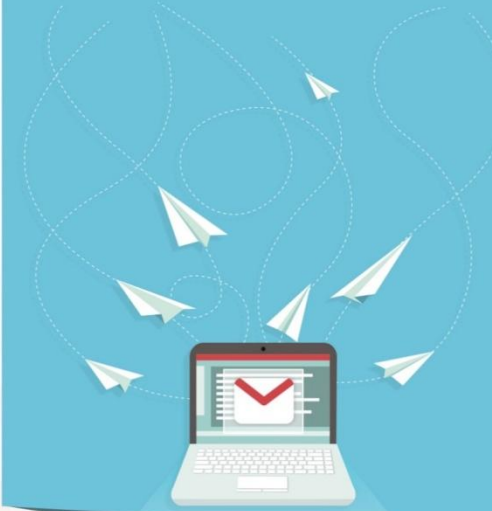
إطلاق خدمات هاتفية مباشرة
في قطاعات حيوية
كالصحة للاستشارة والتوجيه
في حالات التسمم، واليقظة
الوبائية، والمساعدة الطبية
المستعجلة **141**، أو **"موعدي"**، و
"صحتي" ...



تقوية عدد الخدمات
على الإنترنت
إذ تصل إلى 54 خدمة
كالسجل العدلي وأخذ
المواعيد في المستشفيات
والشباك الإلكتروني لطلب الوثائق
الإدارية...



إرساء آلية تلقي
الشكايات الإلكترونية
في عدد من القطاعات
الوزارية كالعدل والتجهيز
 والاتصال والوظيفة العمومية...



تبسيط **104** من المساطر الإدارية
ما بين سنتي 2013 و 2015، **44** تهم
المقولة و **60** تهم المواطن.



إحداث بوابة للبيانات الوصفية
والمكانية لـ **14.000** مرفق
عمومي.



تمكين المواطنين من تقديم
الشكايات للهيئة العليا للاتصال
السمعي البصري مع تحديد 90 يوم
كحد أقصى للرد، وكذلك إلى
قنوات القطب العمومي في إطار
قيامها بالخدمة العمومية.



بلورة الاستراتيجية الوطنية
لمحاربة الفساد 2015 - 2025،
239 مشروع بغلاف مالي **1,8 مليار**
درهم، وإبرام اتفاقيات تعاقدية
لتنزيلها وتفعيلها مع كافة
المتدخلين.



إحالة **73** ملفا ورد في تقارير
المجلس الأعلى للحسابات
على النيابة العامة
ما بين سنتي 2012 و 2016،
مقابل **39** ملفا فقط أُحيل على النيابة
العامة خلال الفترة الممتدة من 2001
إلى 2011.



محاربة الإثراء غير المشروع وغير المبرر

تجريم الإثراء غير المشروع
للموظفين والمسؤولين العموميين
المصرحين بممتلكاتهم



تحت طائلة المصادرة وأداء
غرامة في حدود مليون درهم.

إقرار آليات لتتبع ثروة القضاة واتخاذ
الإجراءات التأديبية بسبب الإثراء غير
المبرر.



وتم اتخاذ قرارات زجرية
من قبل المجلس الأعلى للقضاء
في حق 23 قاضيا من أصل 28 حالة
أحيلت عليه في سنتي 2013 و 2014.



إحالة أزيد من
47 ألف قضية فساد
ورشوة على القضاء
خلال الفترة 2012 - 2015.

تجريم الرشوة في
القطاع الخاص
وتمديد تجريم الرشوة
لتشمل الموظف الأجنبي
وتجريم الوساطة في
الرشوة.



تشجيع التبليغ على
جرائم الرشوة
بعدد المتابعة أو الإعفاء
من العقوبة في القانون
الجنائي في 2013.



إطلاق الرقم الأخضر
للتبليغ على الرشوة
ونتج عنه ضبط حالات
تلبس عديدة.



تفعيل وانطلاق الاستفادة
من مسطرة حماية
المبلغين والشهود
والضحايا



نشر لوائح المستفيدين من الرخص وإرساء مبدأ الشفافية

نشر لائحة السكن الوظيفي والإداري



المحتل بدون سند قانوني على
مستوى التعليم والصحة وإنهاء ذلك.

نشر أسماء المستفيدين من رخص
المقالع والنقل الجماعي للمسافرين
بين المدن



في إطار تنزيل مبدأ شفافية
الاستفادة من الامتيازات العمومية.

تعزيز أنظمة المنافسة الحرة وطلبات العروض

إرساء منظومة لطلبات العروض بقنوات الإعلام السمعي البصري العمومي.



إرساء نظام التعاقد ونظام طلبات العروض لدعم مشاريع الجمعيات و الجامعات الرياضية وللاستفادة من الرخص.




تعويض نظام الرخص والامتيازات في قطاع التجهيز والنقل بنظام التعاقد على أساس دفاتر التحملات مع اللجوء إلى طلبات عروض مفتوحة للتنافس وتكافؤ الفرص والمساواة.



استرجاع الأراضي المسلمة في إطار دفاتر تحملات (سوجيلا وصوديا) والمقدرة بـ 700 هكتار سنة 2013، وإطلاق برنامج استعجالي لحماية الملك العمومي البحري.





إقرار إلزامية فتح التحقيق في قضايا التعذيب، وعدم الإفلات من العقاب في حالة ثبوت حصوله، وقد سجلت سنة 2015 ما مجموعه 147 عملية فحص طبي للحالات، كما تقررمتابعة 35 رجل سلطة وأمن ودرك.

التوقيع على البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المصادق عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 18 دجنبر 2002.

مناهضة التعذيب



التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص ضد الاختفاء القسري، التي صادقت عليها منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 20 دجنبر 2006.

اختفاء قسري



تمكين الهيئات الوطنية والدولية المستقلة من زيارة أماكن الاحتجاز.



تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة كاعتماد حضور المحامي إلى جانب الأحداث والمصابين بإحدى العاهات وغيرهم، واعتماد تقنية التسجيل السمعي البصري لاستجوابات الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية.



مضاعفة برامج التعددية
السياسية في الإعلام السمعي
البصري وارتفاع البرامج الحوارية.



احترام حق التظاهر حيث تم
تسجيل معدل 30 تظاهرة
ووقفة في اليوم.



عدم تسجيل أي حالة
إختطاف



الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية وجعل اختصاص إيقاف الصحف وحجب المواقع الإلكترونية من اختصاص القضاء.



إلغاء العقوبات السالبة للحرية من مدونة الصحافة والنشر، واعتماد مجلس وطني للصحافة لإقرار احترام أخلاقيات المهنة واحترام كرامة الأفراد وحياتهم الخاصة.



عدم مصادرة أية جريدة وطنية أو إغلاق موقع إلكتروني بقرار إداري وعدم صدور حكم نهائي بالسجن في حق الصحفيين.



تنظيم الحوار الوطني الأول حول
« المجتمع المدني والأدوار
الدستورية الجديدة »
سنتي 2013 و 2014،
بمشاركة أكثر من 10.000 فاعلة
وفاعل جمعوي وخير وطني
ودولي.



اعتماد مشروع قانون تنظيمي
يحدد كيفية وشروط ممارسة
الدفع بعدم دستورية قانون
يمس بالحقوق والحريات
المضمونة دستوريا.



تمكين المواطنين
وجمعيات المجتمع المدني
من تقديم العرائض
للسلطات العمومية ورفع
الملتزمات التشريعية.



الاستفادة من نفس الخدمات الصحية التي يوفرها نظام المساعدة الطبية من خلال التوقيع في أكتوبر 2015 على اتفاقية إطار يمكن بموجبها لـ 20.000 مهاجرا الاستفادة من هذه الخدمات.



استفادة 18.694 مهاجر من العملية الاستثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية.



دعم الإبداع الثقافي و الفني



دعم **3500 مشروع** في النشر و الموسيقى و
الفنون و إحداث و برمجة **50 مؤسسة ثقافية** جديدة،
حيث انتقل الدعم من **11 مليون درهم** سنة 2011 إلى
65 مليون درهم سنة 2015، أي تضاعف **6 مرات**

خدمة المواطن و تصحيح التوازن الاجتماعي

1. تعزيز الخدمات الصحية
2. الدعم المالي المباشر للأرامل في وضعية هشّة
3. إصلاح أنظمة المعاشات والتغطية الصحية
4. تقوية التماسك والتكافل العائلي
5. تقوية الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة
6. دعم القدرة الشرائية للمواطنين
7. حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة
8. حماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة
9. النهوض بالتشغيل
10. التنمية القروية والحد من الفوارق المجالية
11. دعم برامج السكن
12. دعم أنشطة الشباب والطفولة والرياضة
13. تنزيل الحق في بيئة سليمة وتفعيل سياسة مائية ناجعة

تعزيز الخدمات الصحية

تشغيل 74 مؤسسة صحية جديدة
منها المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة، والمستشفى الجامعي المتعدد التخصصات بمراكش، وغيرها.



تعزيز الموارد البشرية
بقطاع الصحة بتخصيص
16.317 منصب شغل



رفع ميزانية وزارة الصحة
بشكل ملموس
من **10,89 مليار درهم**
سنة 2011
إلى **14,28 مليار درهم**
سنة 2016



تعزيز الإعفاء من الأداء
بالنسبة للعلاجات الخاصة
بالولادة الطارئة
عبر دعم مالي بلغ
78 مليون درهم



تعزيز الخدمات الصحية

تخفيض ثمن حوالي **2740 دواء**
الأكثر استهلاكاً في المغرب
وذلك بنسب تتراوح ما بين **5%** و **80%**.



اقتناء **4 مروحيات** مجهزة
خاصة بالعالم القروي
وتوزيع **330 سيارة إسعاف**
مجهزة بالإضافة إلى اقتناء و
تشغيل أول مستشفى مدني



تعميم الاستفادة من نظام
المساعدة الطبية "راميد"
حيث تم تسجيل ثلاثة ملايين و
400 ألف أسرة أي **9,8 مليون**
مستفيد من نظام المساعدة
الطبية إلى غاية نهاية سنة 2015.



الدعم المالي المباشر للأرامل في وضعية هشّة

ارتفاع عدد الأرامل اللواتي استفدن من الدعم المالي المباشر إلى منتصف 2016، إلى **56 ألف أرملة** بقيمة مالية **260 مليون درهم**.



إرساء الدعم المالي المباشر للأرامل في وضعية هشّة والمتكفلات بأطفالهن اليتامي على أساس استفادتها من **350 درهما** عن كل طفل في حدود **1050 درهما** لكل أسرة شهريا.



350 درهما
عن كل طفل

إصلاح نظام المعاشات و التغطية الصحية

إضافة علاجات الفم والأسنان
إلى خدمات الصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي.



إلغاء شرط 3240 يوم من أجل
الاستفادة من التقاعد
مع توفير إمكانية استرجاع
المؤمن له بالصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي لاشتراكاته
في حال عدم استيفائه لهذا
الشرط، أو استكمال عدد الأيام
اللازمة للاستفادة من معاش
التقاعد.



الرفع من الحد الأدنى للمعاشات
التي تصرف للمتقاعدي
المؤسسات العمومية والجماعات
المحلية والمياومين إلى **1000
درهم شهريا** حيث استفاد
12.000 متقاعد ومتقاعدة
من هذا الإجراء، والرفع التدريجي
لهذا الحد الأدنى إلى **1.500
درهم**.



إصلاح نظام المعاشات و التغطية الصحية

بعد أزيد من عشر سنوات من المطالبة به، تم يوم 24 أبريل 2015 إطلاق نظام التعويض عن فقدان الشغل وقد تمت **معالجة 11.000 ملف** تعويض عن فقدان الشغل بقيمة **85,4 مليون درهم** وبمتوسط أجر يناهز **2131 درهم**.



تمكين أم أو أب المؤمن أو هما معا من التغطية الصحية بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام، على غرار الزوج والأولاد.



توسيع الحماية الاجتماعية لأزيد من ثلث الساكنة عبر اعتماد مشروع قانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، **يهم أكثر من 30% من المواطنين والمواطنات**.



تقوية التماسك و التكافل العائلي

منذ انطلاقة سنة 2011
وإلى غاية شتنبر 2015
قام صندوق التكافل العائلي
بتتفيذ **5.969 حكما قضائيا**
بغلاف مالي يتجاوز **50 مليون**
درهم.



يستهدف الصندوق المطلقات
المعوزات وأبنائهن
كما تمت مراجعة القانون
المنظم للصندوق بهدف تبسيط
الإجراءات ذات الصلة بالموضوع
وتوسيع الاستفادة منه



تفعيل صندوق التكافل العائلي
الذي خصص له **مبلغ 160 مليون**
درهم.



تمويل برنامج تيسير لدعم تـمدرس
أبناء الأسر الفقيرة لما يفوق 828 ألف
تلميذ و تلميذة



دعم تـمدرس أبناء الأسر الفقيرة

سنة 2016/2015 انتقل عدد
المستفيدين من الداخليات إلى
149.737 تلميذا مقابل 52.806
تلميذا سنة 2010/2009. وعدد
المستفيدين من النقل المدرسي إلى
123.111 مقابل 59.716 سنة 2013.



تقوية الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

لأول مرة، إطلاق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة بتخصيص **110 مليون درهم** مع إعفاء طلبة الجامعة العمومية من المساهمة فيه، وذلك لفائدة **288 ألف طالب وطالبة**.



الرفع من القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية لتصل إلى **58.976 سرير** برسم الموسم الجامعي 2015 - 2016 عوض 36.077 سريرا برسم الموسم الجامعي 2011 - 2012، أي **زيادة قدرها 63%**، مع إضفاء الشفافية على طريقة ومعايير الاستفادة من السكن الجامعي.



الرفع من الفلاف المخصص للمنح الدراسية بزيادة مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة **75%** وقد خصص مبلغ **1.928 مليار درهم** للمنح برسم موسم 2015/2016.



رفع المنحة الجامعية وتوسيع عدد المستفيدين منها، حيث تمت الزيادة في قيمة المنحة وذلك لأول مرة منذ 30 سنة. لتصبح قيمتها خلال الموسم الجامعي **6300 درهم** بزيادة 200 درهم شهريا لطلبة الإجازة و **7300 درهم** بزيادة 300 درهم شهريا لطلبة الماستر



دعم القدرة الشرائية للمواطنين

تطبيق التزامات الحوار الاجتماعي المالية وتنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 برصد ميزانية **13,4 مليار درهم** سنويا ابتداء من سنة 2012.



دعم صندوق المقاصة للقدرة الشرائية بما يناهز **160 مليار درهم** خلال الفترة 2012 - 2016، بما في ذلك مواصلة الحكومة لتحمل الدعم الموجه لغاز البوتان.



الرفع بنسبة **10% من الحد القانوني للأجر** على مستوك القطاع الخاص



الرفع من الحد الأدنى للأجر في الوظيفة العمومية إلى **3.000 درهم** استفاد منه **53 ألف موظف** وموظفة بكلفة مالية بلغت **160 مليون درهم**.



دعم القدرة الشرائية للمواطنين

دعم تجديد حظيرة سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة، حيث تم **منح 80 ألف درهم** للفرد كدعم لتجديد سيارات الأجرة الكبيرة.



إعفاء 3,7 مليون أسرة من أداء الرسوم الخاصة بالقنوات التلفزيونية العمومية ضمن فاتورة الكهرباء.



التخفيف من أثر اعتماد نظام المقايسة بالنسبة لأثمنة المحروقات على أسعار النقل العمومي بتعويض شركات النقل الحضري بمبلغ **86 مليون درهم** برسم سنتي 2013 و 2014.



حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة



اعتماد و تنزيل **الخطّة**
الحكومية للمساواة
"إكرام"

إطلاق **سياسة عمومية**
لحماية الطفولة



منع الإشهار الذي يروج
لأي منتج أو خدمة
مضرة بصحة الأشخاص
كالمشروبات الكحولية
والسجائر بكل أنواعها
وألعاب اليانصيب والرهان
وكل ما يعرض السلامة
الذهنية والجسمية
والأخلاقية للأطفال
والمراهقين للخطر.



اعتماد برامج جديدة بالقنوات
التلفزية العمومية بدل
برامج الجريمة السابقة
تفاديا لأي تطبيع مع
الجريمة أو تشجيع لها.



إحداث وتديير **40 فضاء**
متعدد الوظائف للنساء
على المستوى الجهوي،
كبنيات للقرب تقدم عدة
خدمات لفائدة النساء في
وضعية صعبة.



حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة

دعم 853 مشروعا لجمعيات

عاملة في مجالات الأسرة والمرأة والأمومة والطفولة ورعاية المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة والتنمية، بغلاف مالي قدره

217,2 مليون درهم، خلال الفترة ما بين 2012 - 2015.



الرفع بنسبة 30% من معاش

قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم. واستفادة حوالي 20.020 شخص.



إنقاذ 1162 شخص مسن من

خطر الموت من شدة البرد خلال حملة رعاية المسنين شتاء 2014، واستمرار عملية "شتاء" لرعاية الأشخاص المسنين سنة 2015، وإحداث المرصد الوطني للمسنين



حماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة



استفادة الأراامل المعوزات الحاضنات لأطفالهن في وضعية إعاقة من الدعم المالي دون شرط متابعة الدراسة وحد السن.



دعم دون شرط

إحداث **10 مراكز جهوية و 20 إقليمية** للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة لتقريب خدمات الاستقبال والتوجيه ومنح المعينات التقنية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.



إقرار مباريات خاصة لتطبيق نسبة **7%** من مناصب الوظيفة العمومية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.



تم إدراج الأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال قانون المالية لسنة 2016، ضمن الفئات المستفيدة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، ليصل المبلغ المخصص عن 2015 و 2016 ما مجموعه **160 مليون درهم**. مع دعم تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بمبلغ **100 مليون درهم**



النهوض بالتشغيل

برمجة إحداث ما يزيد
على **116.977 منصب شغل**
بالقطاع العام
برسم السنوات المالية
2012 - 2016، أي بما
يفوق المناصب المالية
التي أحدثتها الحكومة
السابقة والبالغ عددها
71.442

116977
منصب شغل
بالقطاع العام



بلغ عدد مناصب الشغل
المحدثة ما مجموعه
417.000 خلال الفترة
2012 - 2015.

417000
منصب شغل محدث



إطلاق برنامج لتأهيل **25 ألف مجاز** عاطل عن
العمل لإعدادهم
للاستجابة لمتطلبات
سوق الشغل مع
تمكينهم من منحة
شهرية **1.000 درهم**،
بغلاف مالي قدره **500 مليون درهم** على مدى
3 سنوات.

تأهيل
25000
مجاز عاطل عن العمل



إطلاق برنامج «تأطير»
لفائدة **10.000 مجاز**
مع تمكينهم من منحة
شهرية قيمتها **1000 درهم**،
بغاف مالي ناهز
160 مليون درهم،
قصد الحصول على
إجازة مهنية في
مهن التدريس تتيح
العمل في القطاع
الخاص أو اجتياز مباريات
ولوج المراكز الجهوية
لمهن التربية والتكوين.



التنمية القروية والحد من الفوارق المجالية

وضع برنامج مندمج لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي 2016 - 2022 مع تعبئة غلاف مالي إجمالي قدره **50 مليار درهم** لإنجاز **20.800 مشروع** تغطي **24.290 دوارا**، لفائدة **12 مليون مستفيد**، وتنفيذ أنشطة مصاحبة بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم في مجالات الأنشطة المندرجة للدخل، والأنشطة الثقافية والرياضية، وأنشطة محاربة العشوائية.



تخصيص **5,3 مليار درهم** لمخطط مكافحة تأثيرات الجفاف من ضمنها منح تعويضات معتبرة بقيمة 1.25 مليار درهم.



بلغت نسبة
الولوجية عبر الطرق
القروية **79%**
وبلغت نسبة الربط
بشبكة الماء الشروب **95%**.

وبلغت نسبة الربط
بشبكة الكهرباء نحو
99,15%.



مضاعفة ميزانية صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية من **500 مليون درهم** ما بين 2009 و 2011 لتصل إلى **1,4 مليار درهم** يساهم بها الصندوق في تمويل و إنجاز ما يفوق **700 مشروعا تنمويا** بكلفة إجمالية بلغت **3,7 مليار درهم**.



تحسين أوضاع **560.000 أسرة**
بكلفة **8,41 مليار درهم** في
إطار تأهيل الأحياء غير القانونية.



تقليص العجز السكني: من
800000 وحدة سنة 2012 إلى
400000 وحدة سنة 2016



معالجة **343 18** **بنية آيلة**
للسقوط بكلفة **3,175 مليار**
درهم في إطار معالجة السكن
المهدد بالانهيار.



سكن مهدد بالانهيار

إبرام **123 اتفاقية** بكلفة **55,5 مليار درهم** تساهم فيها الوزارة بـ **14,06 مليار درهم** في إطار تنزيل سياسة المدينة



تنويع وتكثيف العرض السكني من خلال **265 279** وحدة سكنية بـ **250000 درهم** و **35508** وحدة سكنية بـ **140000 درهم**.



تحسين أوضاع **98 860 أسرة** وإعلان **17 مدينة** بدون صفيح بكلفة **2,5 مليار درهم** في إطار برنامج مدن بدون صفيح.



تعزيز شبكة مؤسسات الشباب ما بين 2011 و 2015 بالانتقال من **526 دار شباب** إلى **602**، ومن **302 ناد نسوي** إلى **324**، ومن **21 مركز استقبال** الشباب إلى **40** ومن **49 مركز تخيم** قار إلى **52**.

مؤسسات الشباب



تطور أعداد المنخرطين بمؤسسات التكوين المهني النسوي من **93.695** إلى **123.637** وبدور الشباب من **4.905.371** إلى **5.110.311** ما بين 2011 و 2015.



الرفع من أعداد المستفيدين من البرنامج الوطني للتخييم سنويا من **178.147** مستفيد سنة 2011 إلى **250.000** سنة 2015.



تنزيل الحق في بيئة سليمة وتفعيل سياسة مائية ناجحة

تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وإنجاز الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة واعتمادها.



الرفع منذ 2102 إلى الآن من **72%** كنسبة للربط بشبكة التطهير السائل إلى **74%**، ومن **73 محطة** للتطهير إلى **102**، ومن **210 م3** من المياه العادمة المعالجة سنويا إلى **322 م3**



إنجاز **7 منظومات** لتثمين النفايات، وأول محطة على صعيد إفريقيا لمعالجة ثاني الفينيل المتعدد الكلور.



إنجاز مشاريع حماية **28 مدينة**، ومواصلة الأشغال بـ **32 مدينة**، والشروع في إنجاز **49 مشروعا**، للحماية من الفيضانات، بكلفة إجمالية تناهز **ملياري درهم**.



تنزيل الحق في بيئة سليمة وتفعيل سياسة مائية ناجحة

تخصيص أزيد من **مليار درهم** كاستثمارات للتطهير السائل، ضمنها مشاريع بحوالي **60 مركزا قرويا**، بغلاف مالي يقدر بنحو **360 مليون درهما**.



بلورة **المخطط الوطني للماء**، لضمان الأمن المائي، والمساهمة في الأمن الغذائي حتى أفق سنة 2030، ومراجعة قانون الماء بفرض الانفتاح على الموارد المائية غير التقليدية، وإخراج **قانون سلامة السدود** لحماية المواطنين وممتلكاتهم.



تخصيص أزيد من **مليار درهم** كاستثمارات لتحسين تدبير النفايات المنزلية مكنت منذ 2012 إلى الآن من الرفع من نسبة جمع النفايات من **79% إلى 85%** ومن عدد المطارح المراقبة من **14 إلى 22** و من نسبة كميات النفايات المنزلية المستقبلية من طرف هذه المطارح من **32% إلى 53%**.



إنقاذ المالية العمومية و استعادة التوازنات

1. استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية
والتحكم في عجز المالية العمومية

2. إنجاز معدل نمو متقدم على معدل النمو في
المنطقة

3. تحرير المالية العمومية من الارتهاق لتقلبات
أسعار البترول عبر إصلاح نظام المقاصة

4. تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية
الاستثمارات الأجنبية

5. التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار
وتحسن الدخل الفردي

6. التحكم في معدل البطالة

7. حماية القرار الاقتصادي السيادي لبلادنا

استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في عجز المالية العمومية

انخفاض عجز الحساب الجاري

بالنسبة للناتج الداخلي الخام
بنسبة **79%** ما بين سنتي 2012 و
2016.



انخفاض عجز الميزانية

بالنسبة للناتج الداخلي الخام
بنسبة **51,5%** ما بين سنتي 2012 و
2016.



استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في عجز المالية العمومية

تم التحكم في مستوى المديونية سنتي 2014 و 2015 في **63,4%** نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، مقابل ارتفاع سنوي بـ **3.2 نقطة** ما بين 2009 و 2011 و **2.73 نقطة** ما بين 2012 و 2015 مع بدء تراجع المديونية بدءا من سنة 2016.



ارتفع احتياطي العملة الصعبة من 145 إلى **233 مليار درهم** ما بين سنتي 2012 و 2016.



إنجاز معدل نمو متقدم على معدل النمو في المنطقة



تحرير المالية العمومية من الارتعان لتقلبات أسعار البترول عبر إصلاح نظام المقاصة



تراجع عجز الميزانية خلال الفترة 2012 - 2016

دون اللجوء إلى تقليص حجم الاستثمارات
برسم الميزانية، أو اللجوء إلى الرفع من
الضغط الضريبي.

تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية

تحسين مناخ الأعمال بـ **21 نقطة**
في مؤشر البنك الدولي

21+ نقطة



بفضل الإجراءات المتخذة في مجال
الحكامة و تبسيط المساطر.



تطور الاستثمار الأجنبي بمعدل **30%**
بالمقارنة مع المرحلة السابقة



حيث انتقل من **112.8 مليار درهم**
خلال 2008 - 2011 إلى **147.2 مليار درهم**
خلال 2012 - 2015.

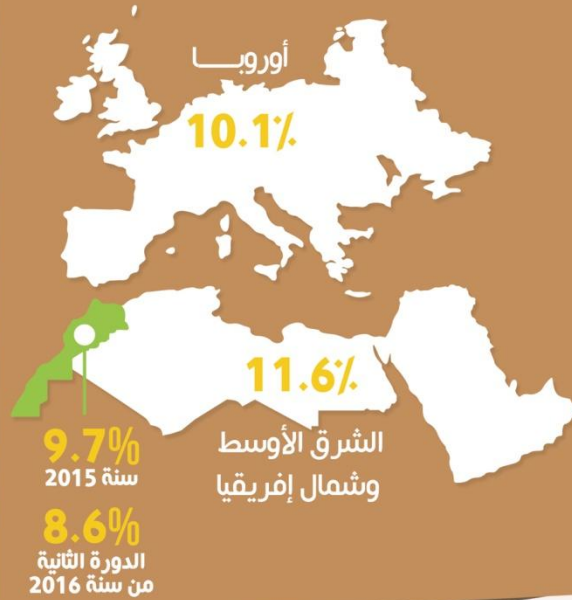
التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار وتحسن الدخل الفردي



تحسن متوسط الدخل الفردي السنوي خلال
الفترة 2011-2015، منتقلا من **23.729 درهم**
سنة 2011 إلى **27.356 درهم** سنة 2015
أي **بزيادة 3600 درهم**. وتحسنت القدرة
الشرائية للأسر بنسبة **3,5% سنويا** خلال الفترة
2012 - 2015.

التحكم في معدل البطالة

يتوفر المغرب على أدنى معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



شبه استقرار معدل البطالة خلال الفترة 2012 - 2015 بفضل إحداث مناصب الشغل الخاصة قبل احتساب مناصب الشغل غير المؤداة

حيث بلغت نسبة البطالة 9% سنة 2012 و 9,2% سنة 2013 و 9,9% سنة 2014 و 9,7% سنة 2015 و 8.6% في الدورة الثانية من 2016



حماية القرار الاقتصادي السيادي لبلادنا

تعزيز ثقة شركاء المغرب الوطنيين والدوليين في الدينامية الجديدة للاقتصاد الوطني.



المرور من مرحلة كان فيها المغرب مهددا بفقدان قراره السيادي المالي والاقتصادي إلى مرحلة استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية.



كما تم تفادي سيناريو تقليص كبير في مخصصات الاستثمار العمومي وميزانية القطاعات الاجتماعية.

دعم المقاوله وجذب الاستثمار و محاربة البطالة

1. تصفية متأخرات الديون المتراكمة على كاهل الإدارات والمؤسسات العمومية لفائدة المقاولات
2. تسهيل تمويل المقاولات الوطنية
3. إصلاح النظام الضريبي للمقاوله
4. الشفافية والمساوات في فوز المقاولات بالصفقات العمومية
5. تحرير المبادرة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص
6. دعم برامج ومشاريع تطوير الشركات
7. تحفيز الاستثمار من خلال رفع الاستثمار العمومي
8. تعزيز التنمية الصناعية
9. تطوير الإنتاج الفلاحي
10. تطوير المجال الطاقى
11. تطوير البنيات التحتية
12. تنمية التكوين المهني
13. إغناء المنتج السياحي
14. تنمية شبكة السدود
15. تطوير الصناعة التقليدية وتنمية الاقتصاد الاجتماعي
16. تشجيع المقاوله الذاتية

تصفية متأخرات الديون المتراكمة على كاهل الإدارات والمؤسسات العمومية لفائدة المقاولات

أداء كل المتأخرات المستحقة
للشركات البترولية نهاية 2014
والتي ناهزت 16.9 مليار درهم



صرف 2.7 مليار درهم
بالنسبة المكتب الوطني للكهرباء
والماء الصالح للشرب



صرف 3 ملايين درهم
بالنسبة للأكاديميات الجهوية
للتربية والتكوين



تسهيل تمويل المقاولات الوطنية

إقرار جزاءات
لفائدة المقاولات
عند التأخر عن أداء
حقوقها المالية



إلغاء قواعد
الفصل الزمني
في الخصم المتعلق
بالضريبة على القيمة
المضافة



أداء دين الضريبة على
القيمة المضافة
المتراكم في إطار
"المصدم" بما مجموعه
3 مليار 530 مليون درهم



تسريع الإرجاعات
الضريبية على الفارق
المتعلقة بالضريبة على
القيمة المضافة بقيمة
تبلغ 5 مليار درهم سنويا



إصلاح النظام الضريبي للمقاولات



إرساء الجدول التصاعدي
بالنسبة للضريبة على الشركات
مع تخفيضها إلى 10% بالنسبة
للشركات التي تحقق أرباحا
تساوي أو تقل عن 300.000 درهم

تحفيز المقاولات على
الرفع من رؤوس أموالها
من خلال تخفيض نسبة
الضريبة على الشركات
إلى 20% من قيمة الزيادة
في الرأسمال



إرساء إرجاع الضريبة
على القيمة المضافة
على الاستثمارات بعد 36
شهرًا الأولى



إحداث نظام الضريبة
على الاستثمارات الفلاحية
وبطريقة تدريجية



تخفيض عتبة الاستثمارات
المستفيدة من التحفيزات
الضريبية من 200 إلى 100
مليون درهم



الشفافية والمساوات في فوز المقاولات بالصفقات العمومية

توسيع نظام
طلبات العروض
ليشمل الإنتاج السمعي
البصري العمومي



إحداث نظام التسبيق على
الصفقات العمومية



استفادة المقاولات
الصغرى والمتوسطة
من حصة 20% من
الصفقات العمومية



التطبيق الفعلي لمبدأ
الأفضلية الوطنية في
الصفقات العمومية
حيث مكن في قطاع
التجهيز من الانتقال
من أقل 40% من الصفقات
المفوتة للمقاولات
الوطنية إلى ما يناهز 80%.



تحرير المبادرة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص

تبسيط المساطر
الإدارية والقانونية
المتعلقة بمسطرة الأداء
وبالسجل التجاري



تشجيع الاستثمار الخاص
في القطاع الطاقوي
بصفة عامة وتسريع
وتيرة إنجاز المشاريع
الطاقوية



إلزام المستثمرين الأجانب
بالمساهمة في نقل
التكنولوجيا إلى المغرب
وعدم استيراد كافة
حاجياته من الخارج



إطلاق مشروع مركب
صناعي
«بي إس إي بوجو-سيروين»
للسيارات بفلاف مالي
6 مليار درهم



دعم برامج و مشاريع تطوير الشركات

إقرار دعم 75% من خدمات الخبرة التي تشكل جزءا من عملية الابتكار أو المحتوى التكنولوجي في حدود 100000 درهم



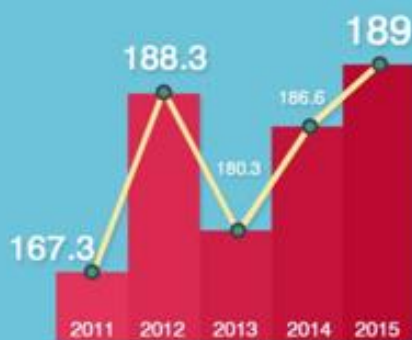
إقرار تغطية 90% من مشاريع الشركات المبتكرة والمتواجدة لأقل من سنتين



إقرار تمويل 60% من تكلفة مشاريع المقاولات في حدود 600000 درهم لكل مقولة لتحسين المهام الداعمة ولتنمية القدرات المهنية



تحفيز الاستثمار من خلال رفع الاستثمار العمومي



تخصيص ميزانيات مقدرة
للاستثمار العمومي :
أكثر من 180 مليار درهم سنويا ابتداء
من 2012. في حين لم تبلغ خلال 2011 سوى
167.3

تعزيز التنمية الصناعية

التوقيع على اتفاقيات
مع 19 فدرالية صناعية
من أجل إحداث 41 منظومة
صناعية



إحداث صندوق عمومي
لمواكبة التطوير الصناعي
بغلاف مالي قدره 20 مليار
درهم



تعبئة 1000 هكتار من
الوعاء العقاري العمومي
لإحداث مناطق صناعية
مخصصة للكراء



إطلاق المخطط الوطني
للتسريع الصناعي
للفترة 2014 - 2020 يهدف
إلى إحداث نصف مليون
منصب شغل



تطوير الإنتاج الفلاحي

تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الفلاحة التضامنية التي تهتم أساسا صغار الفلاحين عبر مواكبة تنفيذ نحو 542 مشروعا فلاحيا، أي 90٪ من المشاريع المبرمجة في أفق 2020،



بغلاف قدره 14.67 مليار درهم على مساحة تتجاوز 784 ألف هكتار لفائدة أكثر من 771 ألف مستفيد.

الرفع من مخصصات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بـ 300٪



من 500 مليون درهم سنة 2011 إلى 2 مليار درهم سنة 2016

تطوير المجال الطاقى



بلورة المخطط الوطني
للغاز الطبيعي المسال
وإعطاء انطلاقته يوم
16 دجنبر 2014

الرفع من حجم
الاستثمارات في مجال
البحث عن البترول
من 4,6 مليار درهم
خلال الفترة 2008 - 2011
إلى 12,6 مليار درهم
خلال الفترة 2012 - 2016



استثمار إجمالي يناهز
12 مليار درهم في
تطوير واستغلال
المشروع المندمج للطاقة
الريحية



الشروع في إنجاز
المرحلة الثانية من
الاستراتيجية الطاقية
بما سيتمكن من توفير
52% من الحاجيات الطاقية
من الطاقات المتجددة.



بلورة استراتيجية
وطنية للنجاعة الطاقية
بهدف تحقيق اقتصاد
في الطاقة يصل إلى
20% في أفق 2030.



تطوير البنيات التحتية

بناء 5 موانئ جديدة
و 6 توسعات لأربع موانئ
أخرى



توسعة وتجديد 4 مطارات
و 5 قيد الإنجاز وإنعاش
النقل الجوي الداخلي
مما ساهم في ارتفاع العدد
الإجمالي للمسافرين بما
يزيد على 30% ما بين سنتي
2012 و 2015



مواصلة إنجاز الشطر
الأول للقطار الفائق السرعة
الرابط بين طنجة والدار
البيضاء



4280 كلم من الطرق
قيد الإنجاز أو ستنجز
في إطار شراكات
تساهم فيها وزارة
التجهيز والنقل بنسبة 46%.



تطوير البنية التحتية

بلورة وتنفيذ سياسة لمعالجة ظاهرة حوادث السير وتحسين السلامة الطرقية مما ساهم في تراجع عدد حوادث السير المميتة

3365

حادث
سنة
2015



3636

حادث
سنة
2011

وتراجع عدد الوفيات

3776

وفاة
سنة
2015



4222

وفاة
سنة
2011

تحديد ما يزيد عن 2700 هكتار من الوعاء العقاري اللازم لتطوير المناطق اللوجستية أي ما يعادل 83% من الوعاء العقاري اللازم في أفق سنة 2030.

2700
هكتار



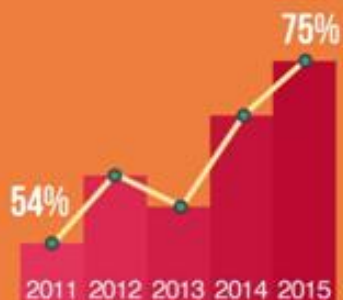
تطوير المناطق اللوجستية

رفع حالة الطرق في حالة جيدة أو حسنة من 53,3% سنة 2012 إلى 58,8% سنة 2014 ومن المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة عتبة 62% عند نهاية 2016



تنمية التكوين المهني

ارتفعت نسبة الإدماج من
54% سنة 2011 إلى **75%**
سنة 2015.



بلغ عدد الخريجين خلال
الفترة 2011 - 2016 حوالي
902 ألف خريجة وخريج.

902 ألف
خريجة وخريج



بلغ عدد المتدربين
بالتكوين المهني
الأساسي المتوج بدبلوم
خلال الفترة 2011 - 2016
أزيد من **مليون و200 ألف** شابة وشاب أي بزيادة
20% عن الهدف المسطر
في البرنامج الحكومي.



الإعداد والشروع في
تنفيذ الإستراتيجية
الوطنية للتكوين المهني
2021 بهدف **تكوين 10 ملايين** مواطنة ومواطن
وبلوغ **نسبة تشغيل 80%** من
الخريجين في أفق 2021.

هدف تكوين
10 ملايين
بحلول
2021



تنمية التكوين المهني

إرساء الممارات بين التكوين المهني والتعليم العالي: تمكين خريجي التكوين المهني من مستوى التقني المتخصص من اجتياز مباريات الولوج للإجازة المهنية، والمتفوقين منهم من اجتياز المباريات الخاصة بالمدارس العليا.



تبسيط مساطر الاستفادة من العقود الخاصة بالتكوين المستمر لفائدة أجراء المقاولات وإشراكها في إحداث مراكز التكوين داخلها.



تخصيص **400 مليون** درهم سنة 2013 لبرامج التكوين المهني للموارد البشرية في المقاولات، مقابل **378 مليون** درهم سنة 2012.



إغناء المنتج السياحي

ارتفع عدد السواح الوافدين من
9 ملايين و 357 ألف إلى 10 ملايين و 117 ألف.

10 ملايين
و 117 ألف
سائح
2015

9 ملايين
و 357 ألف
سائح
2012



ارتفع عدد مناصب الشغل
المحدثة المباشرة من **480 ألف إلى 507 آلاف.**

507 ألف
منصب شغل
2015

480 ألف
منصب شغل
2012



ارتفعت المساهمة في الناتج
الداخلي الخام من **57 إلى 62,5 مليار**
درهم بمعدل ارتفاع سنوي بلغ **3%.**



إغناء المنتج السياحي

تنزيل مقتضيات الحكامة على
المستوى الوطني والمحلي.



العمل على إغناء وتنويع المنتج
السياحي بما في ذلك المخطط الأزرق،
مخطط بلادي، السياحة القروية،
تأمين المواقع الأثرية...
مع العمل على تنويع الأسواق
المصدرة للسياح نحو المغرب.



العمل على تنزيل الترابي
لمقتضيات رؤية 2020
عبر التعاقد مع الشركاء المحليين
والتوقيع على البرامج التعاقدية
الجهوية



إغناء المنتج السياحي

تكريس دور الاستدامة في رؤية 2020 وذلك عبر تحديث الترسنة القانونية ومواكبة الفاعلين.



مواصلة الجهود قصد الرفع من تنافسية القطاع الخاص وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة



إحداث مراكز التميز وتحسين جودة التكوين في المعاهد التابعة للوزارة ووضع دفتر حملات قصد الحصول على علامات التميز



إنهاء أشغال **بناء 12 سدا كبيرا** و إطلاق أشغال إنجاز 8 سدود كبرى بغلاف مالي يفوق **8 مليارات** درهم، وبطاقة استيعابية تبلغ **2.3 مليار متر مكعب**.



بناء 12 سدا كبيرا

الانتهاء من إنجاز **28 سدا صغيرا** بكلفة إجمالية تقدر بـ **725 مليون** درهم، ومواصلة إنجاز **23 سدا صغيرا** بتكلفة **685 مليون** درهم، والشروع في إنجاز **17 سدا صغيرا** بتكلفة **372 مليون** درهم.



الشروع في إنجاز
17 سدا صغيرا

تطوير الصناعة التقليدية وتنمية الاقتصاد الاجتماعي



بلغت سنة 2015 القيمة المضافة 13 مليار درهم، بقيمة إضافية فاقت ب 72% الهدف المحدد في "رؤية 2015".

تجهيز 68 دار للصناعة، لفائدة الصناعة التقليدية القروية.



إحداث وإعادة تأهيل أكثر من 50 بنية تحتية للإنتاج و التسويق.



16 مخططا جهويا لتنمية الصناعة التقليدية مقابل 6 مخططات نصت عليها "رؤية 2015".



أزيد من 412 ألف صانع و صانعة بالصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، بمعدل نمو سنوي بلغ 2.2% مقارنة مع 2012.



تطوير الصناعة التقليدية وتنمية الاقتصاد الاجتماعي

تنظيم دورتين
بالدار البيضاء للمعرض
الوطني للاقتصاد
الاجتماعي والتضامني
سنتي 2015 و 2016.



المعرض الوطني
للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ارتفاع عدد التعاونيات
من **9037** تعاونية عند
نهاية 2011 إلى **15735**
تعاونية حاليا.



إعداد قانون جديد
للتعاونيات لتبسيط
الإجراءات المسطرية
وتقوية وسائل التسيير
والتدبير والمراقبة



إحداث 11 مركزا
للتدرج المهني من جيل
جديد، وتحقيق معدل
سنوي للتكوين
المستمر يمثل ضعف
الهدف المسطر في
إطار "رؤية 2015".



تشجيع المقاولات الذاتية

فقط 8,2 يوم
كمعدل لأجل معالجة
الطلبات على مستوى
المديرية العامة للضرائب



خلال الستة أشهر الأولى
تم تسجيل **31900**
طلب، والاستجابة
لـ **89% من هته**
الطلبات



إطلاق عملية التزليل في
يناير 2016، بهدف
بلوغ **144.000 مقاول**
ذاتي جديد سنويا



المصادقة سنة 2015 على
قانون « **نظام المقاول**
الذاتي» ، بهدف محاربة
الفقر و الهشاشة من
خلال التشجيع على
المبادرة الفردية.

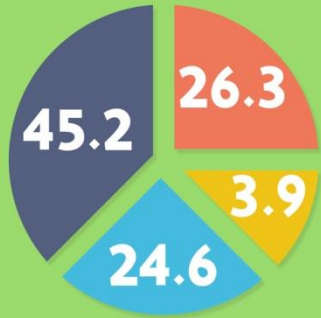


تشجيع المقاولات الذاتية

نسب توزيع مجال المقاول الذاتي:

24,6% صناعة **26,3% خدمات**

45,2% تجارة **3,9% صناعة تقليدية**



40% من الطلبات تهم
العنصر النسوي، وهو ما يمثل
حوالي **أربع أضعاف نسبة**
النساء المقاولات في قطاع
المقاولات الصغيرة جدا



حوالي 3870 وكالة بنكية
مشاركة في عملية المقاول
الذاتي لتوفير القرب لأوسع عدد
ممكن في كافة جهات
المملكة

3870
وكالة بنكية



تنزيل الدستور و إطلاق الإصلاحات الكبرى

1. اعتماد القوانين التنظيمية للدستور
2. إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
3. إصلاح صندوق المقاصة
4. إنقاذ نظام المعاشات المدنية
5. إنجاح عملية المساهمة الإبرائية
6. إصلاح العدالة
7. إنجاح الانتخابات الجماعية
8. إرساء الهوية المتقدمة
9. رفع إشعاع النموذج المغربي

اعتماد القوانين التنظيمية للدستور

**المصادقة على 90% من
القوانين التنظيمية المنصوص
عليها في الدستور.**



**تسريع وتيرة الإنتاج التشريعي عبر إحالة
400 مشروع قانون على البرلمان.**



إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

تمكين الأسر المتعددة من **عدادات خاصة** بكل أسرة.

عداد خاص
بكل أسرة



أداء ديون **1400** مقاوله بغلاف مالي قدره **2,7 مليار درهم**. مع عدم المس بالتسعيرة المطبقة بالنسبة لـ **4,1 مليون أسرة** مغربية ذات الاستهلاك المنخفض



إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والحيولة دون توقف خدماته، حيث أبرمت الحكومة مع المكتب بتاريخ 26 ماي 2014 عقد برنامج بقيمة **45 مليار درهم** تتحمل الدولة ثلثها، والذي يهدف أساسا إلى تمكين المكتب من الاستمرار في تقديم خدماته بعدما تجاوزت ديونه **51 مليار درهم**



إصلاح صندوق المقاصة

إعادة توجيه الدعم لفائدة الفئات المستحقة له وإقرار حكمة جديدة في مجال **دعم الدقيق** وغاز البوتان.



مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر مواصلة الدعم لبعض المواد بميزانية **ناهزت 160 مليار درهم** بين 2012 - 2016.



اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان عدم انعكاس الإصلاح على القدرة الشرائية للمواطنين عبر إحداث صندوق لدعم النقل الطرقي الحضري بفلاف مالي **160 مليون درهم**.



تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة حيث تراجعت التكلفة من **65 مليار درهم** سنة 2012.

إلى **15 مليار درهم** سنة 2016.



إنقاذ نظام المعاشات المدنية

ضمان معاشات **400 ألف من المتقاعدين وذوي الحقوق** الناتج عن تحمل الحكومة لمسؤوليتها بشكل كامل في إنقاذ نظام المعاشات المدنية، و الحيلولة دون نفادها أو إفلاسها في أفق 2022 في غياب أي إصلاح.



تتج الإصلاح بعد مسار طويل من **الحوار مع النقابات**.



تم اعتماد التدرج كل سنة بزيادة ستة أشهر في سنوات العمل **إلى غاية 63 سنة**. وعدم المس بالحقوق المكتسبة، أي أن الإصلاح لن يمس المستفيدين الحاليين من متقاعدين وذوي حقوق، حيث سيستمرون في تلقي معاشاتهم دون أي تغيير.



تم اعتماد إجراءات مواكبة للإصلاح تهم أساسا مراجعة التعويضات العائلية والزيادة فيها بـ **50%** والرفع من الحد الأدنى للمعاش من 1000 إلى **1500 درهم**، على 3 سنوات.



إنجاح عملية المساهمة الإبرائية

نجاح عملية المساهمة الإبرائية المتعلقة بالملكات والموجودات المنشأة بالخارج من طرف المواطنين المقاربة **لتمكينهم من تسوية وضعيتهم**



فاق نجاح هذه العملية كل التوقعات، ومكنت من تحقيق تصريحات استثنائية بلغت **27,8 مليار درهم** نتجت عما يناهز **19 ألف تصريح**



تم استخلاص **2,3 مليار درهم** تم ضخها في صندوق التماسك الاجتماعي

2.3

مليار درهم



تعزيز احتياطي العملة الصعبة في بلدنا، وكذا تحفيز المداخل الموجهة لدعم الاستثمارات.



إصلاح العدالة



اعتماد ميثاق لإصلاح منظومة العدالة

كتنويع لحوار وطني عميق وشامل، ووضع خارطة طريق لإصلاح يخدم المواطن والمقاولة بهدف تمكين القضاء من إصدار أحكام عادلة في أجل معقول وقابلة للتنفيذ

1

توطيد استقلال السلطة القضائية



المصادقة النهائية على القانونيين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الاعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

إعتماد إجراءات أخرى
بالنسبة للمفوضين
القضائيين و بالنسبة
للموثقين



تقرير المساعدة القضائية
ورصد مبلغ **60 مليون**
درهم في الميزانية
السوية تيسيرا للولوج
لل قضاء بالنسبة للمواطنين
المحتاجين ودعما للمحامين.



اعتماد إجراءات لنزاهة
القضاء، ومن ضمنها
الزيادة في أجور القضاة
بتكلفة إجمالية ناهزت
233 مليون درهم،
حيث أصبح أجر القاضي
حديث التعيين يعادل
14.346 درهم وهو
أجر يتربع على هرم
أجور الوظيفة العمومية.



14,346
درهم

إقرار تتبع ثروات القضاة،
ويكون موضوع متابعة
تأديبية كل قاض ثبتت **زيادة**
غير مبررة لممتلكاته خلال
فترة ممارسة مهامه



توفير أعلى ضمانات
قانونية للمحاكمة العادلة،
من خلال تعزيز الحماية
الجنائية للمرأة والطفل



توفير أعلى ضمانات
قانونية للمحاكمة العادلة،
من خلال إقرار عقوبات بديلة
للعقوبات السالبة للحرية



توفير أعلى ضمانات
قانونية للمحاكمة العادلة،
من خلال تجريم الانتهاكات
الجسيمة لحقوق الإنسان



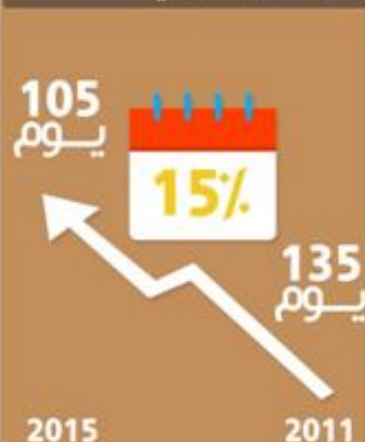
عرض مشروع قانون
تنظيمي يحدد كيفية
وشروط ممارسة الدفع
بعدم دستورية القوانين



ارتفع معدل نسبة المحكوم من المسجل من 96,51% سنة 2011 إلى 103,34% سنة 2015



ارتفع عدد الأيام اللازمة لتصفية الملف من 135 يوما سنة 2011 إلى 105 يوما سنة 2015 بتحسين الوضعية بحوالي 15%.



الانتقال من 22 محكمة في وضعية تفوق نسبة القضايا المحكومة فيها من القضايا المسجلة نسبة 100%، إلى 49 محكمة وهو ما يمثل تطورا إيجابيا بنسبة 71%.



تقريب القضاء من المواطن عبر مشروع إحداث 12 محكمة ابتدائية جديدة، وإعادة النظر في منظومة القضاء المتخصص



ارتفاع ملحوظ في عدد
الموثقين حيث انتقل من 935
سنة 2011 إلى 1717
سنة 2015، بزيادة قدرها
83%.

+83%

1717
2015935
2011

ارتفاع عدد المحامين عبر
تنظيم مباراة الأهلية
لمزاولة مهنة المحاماة
سنة 2015، عرفت نجاح
2419 مترشحا، مع الإشارة
إلى أن عدد المحامين يبلغ
حاليا 11.952 محام، مما
سيرفع هذا العدد إلى ما
يفوق 14 ألف محام بعد
ترسيم المتمرنين مما
سيوسع من تقديم خدمة
الدفاع للمواطن.

11952
محامي

ارتفاع عدد الموظفين
إلى 14.880 موظفا، بنسبة
تناهز 3,6 موظف لكل
قاض، وهي نسبة تتماشى
مع المعايير المعتمدة من
لدى اللجنة الأوروبية لفعالية
العدالة

14880
موظف

تعزيز الموارد البشرية،
حيث ارتفع عدد قضاة
المملكة إلى 4.166
قاضيا سنة 2015،
بمعدل 12,3 قاض لكل
100 ألف نسمة، وهو
معدل يستجيب للمعايير
المعتمدة من لدى اللجنة
الأوروبية لنجاعة العدالة.

4166
قاض

تمكين المواطنين وكافة المعنيين من متابعة مسار القضايا بشكل فوري عن بعد



الشروع في إنجاز برنامج التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الشرطة القضائية والنيابة العامة، وللمعطيات بين المحاكم والمهمن القضائية والقانونية.



مضاعفة نسبة بنيات المحاكم في وضعية جيدة حيث ارتفعت النسبة من 29% قبل 2012 إلى 57% سنة 2015، مع برمجة وصولها إلى 100% أثناء الفترة 2016 - 2018.



تراجع هام بنسبة بنيات المحاكم في وضعية غير لائقة حيث كانت قبل سنة 2012 في حدود 48% لتصل سنة 2015 إلى 21%.



إنجاح الانتخابات الجماعية



3 ملايين مسجل جديد

بلغت نسبة المشاركة **53,67%**، مع تسجيل إقبال كبير على التسجيل في اللوائح الانتخابية قدر بحوالي **3 ملايين مسجل جديد** في سنة 2015 لوحدها.

بلغ عدد النساء المنتخبات بالمجالس الجهوية **255** منتخبة أي بنسبة **37.61%** و بالمجالس الجماعية **6673** منتخبة أي بنسبة **21.94%**.



النساء المنتخبات

تميزت هذه الانتخابات باعتماد أزيد من **4000 ملاحظ** من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمراقبة نزاهة الانتخابات، منهم **76 ملاحظا دوليا**.



تحققت في هذه الانتخابات أعلى معايير النزاهة، وذلك من خلال **الإشراف الفعال للقضاء** على سير العمليات الانتخابية.



إقرار الانتخاب المباشر لأعضاء مجالس الجهات وجعل رؤساء الجهات أمرين بالصرف فيما يتعلق بالميزانيات.



إرساء الجهوية المتقدمة

إحداث صندوق التأهيل الجهوي و التضامني و تعبئة 4 مليار درهم للجهات.



دعم التخطيط الاستراتيجي بشقيه الجهوي و المحلي بمجموع التراب الوطني، وملاءمة 11 تصميما جهويا مع التقسيم الجديد، وتقديم الدعم التقني و المالي الضروري لإنجاز التصاميم الجهوية لإعداد التراب الجديدة وتشجيع المبادرات التنموية المحلية.



إنجاز التصاميم الجهوية

نهج مقارنة تشاركية في إعداد القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات الجهوية والجماعات الترابية، وفقا للدستور.



رفع إشعاع النموذج المغربي

الحفاظ على التصنيف

السيادي لبلادنا من طرف وكالات التقييم

(Fitch and ratings) و (Standard and Poor's) في درجة الاستثمار (Investment Grade) ورفع الأفق المستقبلية لبلادنا من «سلبية» إلى «مستقرة» عند (Standard and Poor's).



اختيار المغرب للاستفادة من برنامج ثان للتعاون من طرف المؤسسة الأمريكية «هيئة تحدي الألفية»، بفلاف مالي قدره **450 مليون دولار**.



خروج المغرب من

القائمة الرمادية

للدول غير المحترمة للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتبييضها

من طرف مجموعة العمل المالي الدولي (GAFI).



تقدم بلادنا **5 درجات** في

مؤشر التنافسية العالمية

بالصعود إلى المرتبة

72 على 174 دولة

في تصنيف المنتدى

الاقتصادي العالمي

حول مؤشر التنافسية

2015 - 2016.



رفع إشعاع النموذج المغربي

موافقة صندوق النقد الدولي (FMI) على **تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة** للمرة الثانية، وإشادته بالإصلاحات التي تباشرها بلادنا.



تقدم المغرب بـ **22 مرتبة** بين سنتي 2012 و 2016 في مؤشر ممارسة الأعمال Doing Business، بارتقائه إلى **المرتبة 75** من أصل 189 دولة في الترتيب العالمي للبنك الدولي لسنة 2016.



تصنيف بلادنا من طرف المنظمة الدولية لاستطلاعات الرأي GALLUP كبلد وحيث في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حصل على مؤشر إيجابي **(+20) للثقة الاقتصادية** في سنة 2014.



تقدم المغرب بـ **35 درجة** بمؤشر جاهزية الحكومات الإلكترونية، ليحتل المرتبة **85 عالميا** حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2015.

المرتبة 85 عالميا



الخلاصة الكبرى

❖ وضعت الإصلاحات الحكومية بلادنا على طريق الالتحاق بركب الدول الصاعدة والتقدم لتعميق البناء الديمقراطي، بما:

- عززته من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي.
- ووضعت من آليات للعدالة الاجتماعية.
- وأرست ديناميات لتحرير المبادرة الاقتصادية.
- وحررت المالية العمومية من قيودها.

❖ وأتاحت انطلاق:

- علاقة جديدة بين المواطن والإدارة، لا تقوم على الضغط والابتزاز بل على الحق والإنصاف والعدل.
- علاقة جديدة بين المقاول والإدارة تقوم على الشفافية والمنافسة والإنصاف والوفاء بالحقوق.
- تعزيز الشفافية والمسائلة ومناهضة الفساد والريع.
- تحرير حقيقي للاقتصاد وللفاعل الاقتصادي بما يقطع مع الريع.

تحديات وآفاق

- ❖ حصيلة مشرفة تشكل بداية لإصلاحات وتغييرات عميقة في حياة المواطن والمقاولة، وتساهم في وضع البلاد على طريق الالتحاق بركب الدول الصاعدة.
- ❖ تمكنت الحكومة من مواجهة تحديات كبيرة والاستجابة لانتظارات كبيرة، رغم عدد من الإكراهات والعقبات.
- ❖ رغم ذلك، لا زالت هناك تحديات قائمة تهم جودة التعليم، وفعالية الخدمات الصحية، وتوفير فرص الشغل الكريم، والسكن اللائق، والتنمية القروية، ومحاربة الفساد والريع، ومواصلة وتكريس إصلاح منظومة القضاء.
- ❖ وهو ما يقتضي مواصلة المسار لاستكمال الإصلاح وتحقيق الريادة المنشودة.

وزارة الاتصال

شتبر 2016